

بحار الأنوار

[52] ليس جواب لما ، لعدم جواز دخول الفاء عليه ، بل الجواب محذوف بتقدير أنزل وجه الحكمة في الصرف فأنزل. قوله " فمن لقي الله " عند الموت أو في القيامة أو الاعم " حافظا لجوارحه " عن المحرمات " موفيا كل جارحة " التوفية إعطاء الحق وافيا تاما ويمكن أن يقرأ كل بالرفع وبالنصب " مستكملا لايمانه " أي مكملا له في القاموس أكمله واستكمله وكملة أتمه وجمله (1) " ومن خان في شئ منها " أي من الجوارح بفعل المنهيات " أو تعدي ما أمر الله عزوجل " في الجوارح، ويحتمل أن تكون الخيانة أعم من ترك المأمورات وفعل المنهيات، والتعدي بايقاع الفرائض على وجه البدعة، و مخالفا لما أمر الله. وأقول: حكم عليه السلام في الاول بدخول الجنة أي من غير عقاب وفي الثاني لم يحكم بدخول النار ولا بعدم دخول الجنة، لانه يدخل الجنة ولو بعد حين، وليس دخوله النار مجزوما به، لاحتمال عفو الله تعالى وغفرانه. قوله " فمن أين جاءت زيادته " يفهم منه أن السائل فهم من الزيادة كون ما يشترط في الايمان متحققا وزائدا عليه لا أنه يكون الزائد بالنسبة إلى الناقص، و إلا فلم يحتج إلى السؤال لان كل نقص إذا سلب كان زائدا بالنسبة إليه فالافراد ثلاثة: " تام الايمان " وهو الذي اعتقد العقائد الحققة كلها، وعمل بالفرائض واجتنب الكبائر، وإن أتى بشئ منها تاب بعده، ولم يصر على الصغائر " وناقص الايمان " وهو الذي أتى مع العقائد الحققة بشئ من الكبائر، ولم يتب منها، أو ترك شيئا من الفرائض ولم يتداركها، أو أصر على الصغائر " وزائد الايمان " وهو الذي زاد في العقائد على ما يجب كما وكيفما سيأتي وفي الاعمال باتيانها بسائر الواجبات والمستحبات، وترك الصغائر والمكروهات وكلما زادت العقائد والاعمال كما وكيفما زاد الايمان. فإذا عرفت هذا فلم تحتج إلى ما تكلفه بعضهم أنه لما ذكر عليه السلام أن الايمان مفروض على الجوارح، وأنه يزيد وينقص، وعلم السائل الاول مريحا من

(1) القاموس ج 4 ص 46.